مطلعة بفحوى الأداء الفلسطيني ازاء مسألة المبعدين، واستمرار المشاركة في المفاوضات، بأن أحد الامور اللافتة للنظر، «في مسار التعامل، مع الملف الفلسطيني منذ مدة، هو مدى التركيز الضيق على قضية المبعدين، من دون النظر الكافي الى الدلالات والانعكاسات الأوسع. وغني عن التأكيد مدى أهمية عملية الابعاد الجماعي وخطورتها كسابقة، وغني عن الاقرار، أيضاً، حجم وقعها على الموازين والحسابات الداخلية. إنما المقصود، هنا، هو التنبّه الى مخاطر الافراط لدى القوى الفلسطينية الفاعلة، في صبّ جهودها وحواراتها ومواقفها على موضوع الابعاد ومدى تأثيره على قرار العودة الى المفاوضات أو مقاطعتها، فحسب، على حساب التفكير، أيضاً، بالخطوات والمراحل اللاحقة» (يزيد صايغ، **المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٩٣).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط أخرى، بأن قضية الابعاد وطرائق عمل المنظمة، سياسياً، ازاءها، كان من شأنه تحسين الممكنات التفاوضية الفلسطينية، وجني المزيد من الاوراق السياسية، وأبرزها، أولاً، تحرّكت م.ت.ف. وعلى أكثر من صعيد، على أرضية رفضها المعلن المشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات، قبل ايجاد تسوية مرضية لمسألة المبعدين. وكان من شأن ذلك فرض تراجع السلطات الاسرائيلية عن قرارها، ولو جزئياً، من طريق الموافقة على عودة مئة مبعد فوراً، من دون شروط. ثانياً، أوضح التحرك الرسمي الفلسطيني مدى حرص المنظمة على تجميع المزيد من نقاط القوة عبر أداء دقيق وايجابي، الامر الذي ساهم، بدوره، في تعرية بعض المواقف الفلسطينية الرافضة والعدمية. ثالثاً، أحدثت الدعوة الفلسطينية، الى ضرورة تسوية قضية المبعدين، قبل الجولة التاسعة حركة عربية نشطة في هذا الاتجاه، جاءت منسجمة مع التوجه الفلسطيني. وأبرزها التحرك السوري - المصري، والتوسط المصري، وربط الحضور الاردني بالحضور الفلسطيني (**النهار**، ٢١/٣/١٩٩٣).

وفي خلال مرحلة ما قبل انعقاد الجولة التاسعة، تحرّكت قيادة م.ت.ف. في اتجاهين: اولهما، داخلي، تجسّد في الاجتماعات المتتالية، التي شارك، في معظمها، بعض أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض (**وفا**، ٥/٤/١٩٩٣). وثانيهما، نشاط دبلوماسي ملحوظ شمل معظم العواصم العربية المعنيّة، حيث التقى الرئيس الفلسطيني بنظيره المصري، حسني مبارك، في القاهرة، اضافة الى لقائه بالرئيس السوري، حافظ الاسد، الذي كان الاول في ما بينهما منذ ١١ شهراً. وقد أثمرت عن الموافقة الفلسطينية في المشاركة بجولة المفاوضات المقبلة.

في هذا السياق، أكدت أوساط اعلامية فلسطينية، بأن الموافقة الفلسطينية على استئناف المفاوضات «بعد مخاض دراماتيكي، وفي أجواء بالغة التوتر... يبيّن بأن الموقف الفلسطيني، هو موقف مفصلي لجهة استئناف العملية التفاوضية أو ايقافها» (احمد سعيد نجم، **الهدف**، دمشق، ٢/٥/١٩٩٣).

من جهة أخرى، رأت أوساط فلسطينية، ان القيادة الفلسطينية نجحت في إدارة معركة المبعدين، «وأن مصلحة الشعب الفلسطيني تفرض عليها عدم تبديد المعروض الذي يرسي أساساً لتحقيق المزيد من المكاسب والانجازات المساعدة على تحسين الموقف الفلسطيني داخل غرف المفاوضات وخارجها» (ممدوح نوفل، **الحياة**، ١٨/٤/١٩٩٣).

وتأسيساً على ذلك، رأت أوساط اعلامية فلسطينية رسمية بأن «التمثيل الفلسطيني يكاد ان يتكامل، بتمثيل ومشاركة القدس وبعضاً من الشتات... ذلك اننا حققنا خطوات وما زالت هناك خطوات تحتاج للعمل الدؤوب واليقظة والحذر والنضال. وها هو وفدنا يصر على شروطه العادلة طبقاً للشرعية الدولية ولجوهر المفاوضات، سواء من حيث جوانب الموضوعات المتفاوض عليها، انهاء الاحتلال، الانسحاب، الاستيطان، حقوق الانسان الفلسطيني والقدس... أو من حيث القواعد القانونية الدولية التي تحكم مسار هذه الموضوعات» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٦/٥/١٩٩٣).

الاّ ان المعارضة الفلسطينية رأت في قرار المشاركة تفريطاً، «فمقابل عودة ثلاثين مبعداً من أصل أكثر من ثلاثة ملايين مبعد ومهجر ولاجىء، كان الثمن باهظاً: التخلي عن تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الخاص بآخر دفعة